دراسة الحالة الثانية: المملكة المتحدة

أجْرَت حكومة المملكة المتحدة دراسة تكلفة في العام 2004 مدركةً التأثيرات المتنوعة والدائمة للعنف القائم على نوع الجنس على الناجيات والناجين، كما على المجتمع والاقتصاد بشكل عام. وأعقب ذلك تحديثٌ في العام 2009. وفي العام 2014، كلّف الاتحاد الأوروبي باحثين من المملكة المتحدة بإجراء تمرين حول التكلفة في الاتحاد الأوروبي، ما أنتج دراسة حالة ركزت على المملكة المتحدة. وقد مكّنت نتائج هذه الدراسات المتتابعة للتكاليف المملكة المتحدة من مراقبة اتجاهات التكلفة بمرور الوقت.

1- المعلومات الأساسية والسياق

(أ) الاستراتيجية الوطنية والإطار القانوني

صدر قانون العنف الأسري والجريمة والضحايا عام 2004. وعدّل هذا القانون، الذي ركز على عنف الزوج/الشريك ، قانون الأسرة لعام 1996 وكان مهماً من حيث تحديد العديد من الحقوق القانونية للمرأة. فمثلاً، وُسّع تعريف الزوجين ليشمل الشريكين من الجنس نفسه، ووُضع حُكمٌ لوضع وتنفيذ مراجعات تتعلق بجرائم القتل في الأسرة. وفي عام 2012، نشرت حكومة المملكة المتحدة أيضاً إرشادات حول سلوك السيطرة أو السلوك القسري لمساعدة المدعين العامين على فهم طبيعة هذا النوع من سوء المعاملة وسماته بشكل أفضل. وأعقب ذلك في عام 2017 إدخال سلوك السيطرة أو السلوك القسري في التوجيه القانوني بشأن العلاقات الأسرية أو الحميمة. وتتناول هذه التوجيهات "سلوك السيطرة أو السلوك القسري في علاقة حميمة أو أسرية الذي يؤدي إلى خوف شخص ما من استخدام العنف ضده في مناسبتين على الأقل؛ أو يسبب فزعاً خطيراً أو ضيقاً له تأثير سلبي كبير على أنشطته اليومية المعتادة"[1]. ونُشرت في عام 2016 إستراتيجية إنهاء العنف ضد النساء والفتيات 2016-2020.

(ب) تقديم الخدمة

بشكل عام، أبدت المملكة المتحدة منذ عام 2000 استجابة حكومية ممتازة بين الإدارات فيما يتعلق بتوفير الخدمات، عندما بدأ الاعتماد على محامين مستقلين مختصين بقضايا العنف الجنسي والعنف الأسري. ولتنفيذ هذه الاستجابة، استثمرت الحكومة حوالي 57 مليون جنيه إسترليني في خدمات الدعم لتوفير السكن للناجيات من العنف الأسري من خلال برنامج Supporting People للفترة 2003-2004، كما استثمرت 18.9 مليون جنيه إسترليني في إنشاء وتطوير مراكز إيواء في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، أقرت وزيرة شؤون المرأة والمساواة بأنه على الرغم من أن حجم الاستثمار كبير، إلاّ أنه لا يزال غير كافٍ لمعالجة المشكلة بالكامل. وكان أحد التحديات الرئيسية التي تواجه توفير خدمات تتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس نقص التمويل للمحامين المختصين بقضايا العنف الجنسي والعنف الأسري رغم نجاحهم. وإدراكاً لأهمية هذه الخدمات، وافقت الحكومة المركزية على تمويلها على أساس أنها ستمول بعد ذلك محلياً بعد أن تثبت فائدتها. لكن ذلك لم يتحقق.

وفي عام 2014، كان هناك في المملكة المتحدة وويلز ما يقرب من 200 مؤسسة لمناهضة العنف الأسري تقدم مجموعة من الخدمات: إقامة في مركز إيواء، وإرشاد مجتمعي، وخدمات محامين مستقلين، ومركز واحد للخدمات، وخدمات خاصة بثقافات محددة، وعاملين في مجال دعم الطفل، وخط مساعدة هاتفي مجاني على المستوى الوطني يعمل على مدار 24 ساعة بالشراكة مع منظمة Women's Aid، وهي منظمة على مستوى

1 الرجاء الاطلاع على https://www.cps.gov.uk/legal-guidance/controlling-or-coercive-behaviour-intimate-or-family-relationship.

القاعدة الشعبية. ويوفر الخط الهاتفي المساعدة للنساء والأطفال، مع إمكانية الإقامة في مركز إيواء للطوارئ، وخدمات المعلومات وتخطيط السلامة وخدمات الترجمة. وهذه الخدمة موجهة للنساء باعتبارهن الأكثر تعرضاً للعنف الأسري، لكنها تلبّي أيضا الأفراد الذين يتصلون نيابة عن النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسري، مثل الأصدقاء أو العائلة أو وكالات أخرى. أما الرجال الذين يطلبون المساعدة فيحالون إلى خدمة ملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت وحدة للزواج بالإكراه للقيام بدور قيادي في تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالزواج بالإكراه وفي التوعية والأعمال المتعلقة بذلك. ولأن هذه الوحدة مشتركة ما بين وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث ووزارة الداخلية، فإنها تقدم الدعم للأفراد في البلاد، بالإضافة إلى مساعدة الرعايا البريطانيين الذين يعيشون في الخارج.

مع ذلك، رغم أن المملكة المتحدة لا تزال إحدى أكثر الدول الأوروبية انخراطاً بفعالية في تقديم الخدمات للناجيات من العنف، فإن المستوى الحالي لتقديم الخدمات لا يفي بالمعايير المنصوص عليها في اتفاقية إسطنبول للوقاية من العنف ضد المرأة والعنف الأسري ومكافحتهما. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت الشرطة في عام 2008-2009 بـ 47 في المائة فقط من حوادث العنف الأسري. ويُعزى انخفاض معدل الإبلاغ إلى عدة أسباب، من مثل تباين مستويات استجابة الشرطة وكيفية تسجيل تقارير العنف الأسري وواقع أن هناك تقريباً 41 خدمة شرطة تعمل بشكل مستقل بعضها عن بعض في الوقت نفسه وطبيعة النظام القضائي الصعبة. وهناك صعوبة أخرى تَحِدُّ من توفر الخدمات تتعلق بنقل الحكومة المركزية مسؤولية هذه الخدمات إلى السلطات المحلية. وفي حين كان بإمكان مراكز الإيواء أن تعتمد على برنامج Supporting People (برنامج للحكومة المركزية) للحصول على تمويل أساسي مستقر، إلا أن المبلغ المخصص لم يكن كافياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المهاجرات ذوات الوضع غير الآمن أو النساء اللاتي يهربن من منطقتهن المحلية إلى مركز إيواء في منطقة أخرى ويعانين تأخر نقل مطالبتهن لا يمكنهن الحصول على الأموال العامة. وكانت هذه مشكلة على وجه الخصوص للنساء ذوات الإعاقة. ونجم عن ذلك أن مراكز الإيواء واجهت مشاكل في التدفق النقدي فأصبحت بحاجة إلى البحث عن تمويل خيري لتعويض العجز، ولا يزال هذا الوضع مستمراً حتى اليوم.

وقد أدت الأزمة المالية في عام 2008 إلى تخفيضات إضافية في التمويل ، ما أثر على مستوى تقديم الخدمات في جميع أنحاء المملكة المتحدة. وعلى مدار السنوات العشر الماضية، تعرضت خدمات العنف الأسري لضغوط تهدف إلى دفعها إلى تخفيض تكاليفها بالترادف مع قيام الحكومة المركزية بالضغط على السلطات المحلية لحملها على اعتماد العطاءات التنافسية في التعاقد على الخدمات. ووصفت جانيت فيتش Janet Veitch[2] الادعاء بأن هذا النَهج كان مدفوعاً جزئياً بـ "توجيه المشتريات" الذي أصدره الاتحاد الأوروبي على أنه مجرد عذر، لأن هذا التوجيه يسمح بالإعفاءات. وبمرور الوقت، فَقَدَ العديد من مراكز الإيواء المحلية عقوده لأن كبار مزودي الإسكان الوطنيين (الذين لديهم تكاليف وحدة أقل مما لدى المنظمات المجتمعية الصغيرة) قدموا عروضاً أقل سعراً، وكانت المنظمات المعنية بالأقليات الأكثر تضرراً.

وفي الواقع، حَددت أبحاث أُجريت في عام 2008 الثغرات[3]، مُسلّطة الضوء على التباينات في توفير الخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الأسري في أنحاء المملكة المتحدة وويلز. وكشفت أنه لم يكن لدى ثلث السلطات خدمات في مناطقها، أي أنها أخلت بواجبها كقطاع عام في تحقيق المساواة. وشملت القضايا الخاصة الناجمة عن ذلك السفر مسافات طويلة للوصول إلى الخدمات والتفاوتات بين الخدمات وبين مدى استجابة هذه الخدمات لحالات الكشف عن حدوث العنف (إلا إذا كانت الحالة تتعلق بحماية الطفل). كذلك جرى التركيز على المجموعات المعرضة لخطر شديد (كتلك المعرضة لخطر القتل). وفي حين أن ذلك أمرٌ مفهوم، إلاّ أنه يعني

2 جانيت فيتش Janet Veitch مستشارة مساعدة في الشؤون الجنسانية في المجلس الثقافي البريطاني.

3 Maddy Coy and Liz Kelly, “Map of gaps: the postcode lottery of violence against women support services in Britain” (2008). (unpublished report).

احتمال ألا يحصل من هم أقل تعرضاً للخطر على المساعدة التي يحتاجونها للحيلولة دون وقوع مزيد من العنف في حياتهم. ونظراً للعدد المحدود من أماكن اللجوء، كان هناك أيضاً عدم إدراك لإحتمال أن تصبح النساء بلا مأوى وكذلك عدم إدراك للوقت اللازم للحصول على مكان جديد للإقامة.

وتضمنت دراسة عام 2008 أيضاً تطوير منهجية لتقدير تكلفة توفير خدمة متوسطة للتعامل مع حوادث العنف ضد المرأة، مثلاً، عدد مراكز الإيواء بالنسبة لحجم السكان على مدى العمر. ونظراً لأن وزارة الداخلية اعتبرت أن التكاليف متعذرة، وُضع بدلاً من ذلك على موقع وزارة الداخلية على الإنترنت جدول حسابات جاهز بقوائم جداول لتكاليف قياسية لتستخدمه السلطات المحلية في احتساب التكاليف.

(ج) البيانات

وفقاً لفيليبا أوليف Philippa Olive من جامعة لانكستر، رغم أن الطريقة التي تُجمع بها البيانات لا تلتقط المدى الكامل للمشكلة، لا تزال لدى المملكة المتحدة منذ عام 1996 بيانات جيدة إلى حد معقول عن انتشار وحدوث العنف الأسري والعنف القائم على نوع الجنس.

2- الأساس المنطقي لدراسات تقدير التكلفة في المملكة المتحدة

(أ) بدء العمل وفريق الدراسة

نظراً للافتقار إلى معلومات عن العنف الأسري في العقد الماضي، قررت وحدة المرأة والمساواة القيام بأول دراسة لتقدير التكاليف في عام 2004 باستخدام بيانات من عام 2001[4]. وتم التعاقد مع سيلفيا والبي Sylvia Walby، الأستاذة في جامعة ليدز، لإجراء هذه الدراسة[5]. وفي عام 2009[6]، حدّثت الدراسة باستخدام تقديرات تستند إلى بيانات عام 2008.

وفي عام 2014، قرر المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين[7]، القيام بدراسة أخرى على أساس تقرير عام 2004. وأجرت فيليبا أوليف Philippa Olive وسيلفيا والبي Sylvia Walby هذه الدراسة، وقام بتنسيقها فريق المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين المعني بالعنف القائم على نوع الجنس. وأشرف المعهد على الحوكمة الإستراتيجية، مع تقديره لخبرة فريق البحث. وعَقد الفريق العديد من المشاورات مع منظمات القطاع الثالث لتقدير التكاليف. وكانت والبي Walby وزميلتيها بريان فرانسيس Brian Frances وجود تاورز Jude Towers قد طورن منهجية لتحليل بيانات المسح البريطاني حول الجريمة المتعلقة بانتشار العنف القائم على نوع الجنس وشدته. وقدمت أوليف Olive ووالبي Walby و تقارير للمعهد الأوروبي، الذي كان لديه فريق داخلي يعمل في المشروع، وتباحثتا معه مباشرة. ويعرض القسم التالي نظرة عامة عن كل من الدراسات الثلاث.

---

4 Sylvia Walby, “The cost of domestic violence” (London, Women and Equality Unit, 2004). Available at http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20060715143031/http://www.policyhub.gov.uk/news_item/domestic_violence_weu.asp.

5 ترأست فريق البحث البروفيسور سيلفيا والبي (جامعة لانكستر) ويونيو غرينويل وبورنا سين وجنيفر تيرنر. قدم سام براند وجيمي ثورنز من وحدة تحليل الموارد والموارد في وزارة الداخلية مشورة الخبراء.

6 Sylvia Walby, “The cost of domestic violence: up-date 2009” (Lancaster, Lancaster University, 2009).

7 Sylvia Walby and Philippa Olive, “Estimating the Costs of Gender-based Violence in the European Union”.

(ب) الدافع وراء دراسات تقدير التكلفة

سعت دراسة 2004 إلى تحسين فهم التكلفة الكاملة للعنف الأسري كأساس لاتخاذ إجراءات في إطار السياسة المالية. وأجرت المملكة المتحدة دراسة تقدير التكلفة لإكمال الأطر القانونية والسياساتية القائمة المبنية على الإنصاف والعدالة ولمعالجة الثغرات الموجودة في البيانات الحالية. وكان الأساس المنطقي وراء التحديث الذي جرى في عام 2009 هو إدراك أن هناك عدة أسباب للتغيُّرات في التكاليف: انخفاض في معدل العنف الأسري؛ وأن تطوير الخدمات العامة أدى إلى زيادة استخدام الناجيات من العنف الأسري لها؛ والتعديلات الفنية بسبب التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. بعد ذلك، أُطلقت دراسة عام 2014 استجابةً للدفع نحو الحياد في المعاملة بين الجنسين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وللوفاء بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن العنف ضد المرأة وإنشاء قاعدة أدلة للدفاع عن زيادة تمويل القطاع.

3- دراسة المملكة المتحدة لتقدير التكلفة لعام 2004

(أ) المنهجية

الأهداف

كانت أهداف الدراسة على النحو التالي: (1) ترجمة العنف الأسري إلى مصطلحات مالية، كي تُعطى تكاليفه الأهمية المناسبة؛ و(2) إرشاد وضع السياسات وتمكين المناقشات ضمن وزارة المالية، حيث يمثل تمويل العنف الأسري مشكلة.

(ب) الجمهور المستهدف

- الحكومة – رفع مستوى الوعي بأن تكلفة الاستجابة أقل بكثير من تكلفة عدم اتخاذ إجراءات، ومعالجة العنف الأسري عن طريق الاستثمار في خدمات الوقاية والاستجابة؛
- المجتمع - رفع مستوى الوعي بخطورة المشكلة وتهيئة فضاء للنقاش العام.

(ج) نطاق الدراسة

قَدَّرَ هذا البحث التكاليف لطيفٍ من الأفراد (نساءً ورجالاً على حد سواء) والمؤسسات الاجتماعية بالعلاقة مع العنف الأسري – العنف الجسدي والعنف الجنسي والتهديدات التي تُسبِب الخوف والهلع والضيق، والتي تصل في كثير من الأحيان إلى أنماط من السيطرة القسرية، بما في ذلك الملاحقة. وفي حين يشمل بعض تعريفات العنف الأسري العنف الذي يرتكبه أفراد الأسرة الآخرون، فإن التعريف الذي استُخدم اتّبع ممارسة وزارة الداخلية التي تحصر الأمر بالمقربين، أي الزوج الحالي أو السابق/الزوجة الحالية أو السابقة، الشريك الحالي أو السابق، أو الصديق الحالي أو السابق/الصديقة الحالية أو السابقة. وفي حين تُرتكب معظم أعمال العنف المبلّغ عنها في المنزل الذي يُتَشَارك به مع المعتدي، إلا أن بعضها يرتكب بعد انتهاء العلاقة.

وتُعرِّف وزارة الداخلية العنف الأسري بأنه: "أي عنفٍ بين شريكين حاليين أو سابقين في علاقة حميمة، أينما ومتى يحدث العنف. وقد يشمل العنف الإيذاء الجسدي والجنسي والعاطفي والمالي"[8].

كانت التكاليف التي احتُسبت للمملكة المتحدة وويلز في عام 2001. وقدّرت التكاليف المباشرة وغير المباشرة في المجالات التالية: (1) الخدمات التي تمولها الحكومة إلى حد كبير، بما في ذلك نُظُم العدالة الجنائية والرعاية الصحية (بما في ذلك الصحة النفسية)؛ (2) الخدمات الاجتماعية؛ (3) الإسكان، والخدمات القانونية المدنية؛ (4) الناتج الاقتصادي المفقود نتيجة تعطُّل العمل، الذي يتحمله أصحاب العمل والموظفون؛ (5) التكاليف البشرية والعاطفية التي يتحملها الفرد المعرض للعنف/الناجي منه.

(د) الطرق وحساب التكلفة

استندت المنهجية المستخدَمة إلى إطار عمل وزارة الداخلية لتقدير تكلفة الجريمة، كما ورد في دراسة Brand and Price (2000). وقد طُوّرَ هذا الإطار ليشمل التكاليف المحدَّدة الناتجة عن العنف الأسري، بما في ذلك رعاية الصحة العقلية والإسكان والمأوى في حالات الطوارئ والخدمات الاجتماعية والتكاليف القانونية المدنية. وقد اشتُقت هذه من مراجعة للأدبيات الدولية حول دراسات تكلفة العنف الأسري والجريمة. كما استندت الدراسة على برنامج وزارة النقل لتقدير التكلفة الكاملة للإصابات الناجمة عن حوادث المرور، التي توفر التقديرات الأساسية للرعاية الصحية والناتج الاقتصادي المفقود والتكاليف البشرية.

يتطلب تقدير تكاليف العنف الأسري ثلاثة أنواع رئيسية من البيانات: (1) مدى العنف الأسري وطبيعته، بما في ذلك عدد الضحايا وعدد الحوادث؛ (2) مدى وطبيعة أثر العنف الأسري على حياة ضحايا هذا العنف وعلى المجتمع، بما في ذلك مدى تسببه باستخدام الخدمات وتعطُّل العمالة والألم والمعاناة؛ (3) تكلفة تقديم الخدمات والناتج الاقتصادي المفقود واستعداد الناس للدفع لتجنب التكاليف البشرية للألم والمعاناة.

وقد أُخذت البيانات حول مدى العنف الأسري وطبيعته من أربعة مصادر - وحدة الاستكمال الذاتي (التي يملؤها المجيب بنفسه) في المسح البريطاني عن الجريمة المتعلق بالعنف بين الأشخاص لعام BCS 2001 (IPV, Walby & Allen 2004)، والإحصاءات الجنائية لجرائم القتل، وتقارير من الوكالات، ومراجعة البحوث السابقة. وتوفر وحدة الاستكمال الذاتي بشأن العنف بين الأشخاص بيانات عن العنف الأسري والاغتصاب والاعتداء الجنسي والملاحقة من مقربين من حيث عدد ضحايا العنف والحوادث ومدى الإصابات وبعض المعلومات عن استخدام الخدمات. كما استُخدمت تقارير المنظمات غير الحكومية لتعزيز فهم المدى الذي أدى به العنف الأسري إلى استخدام الخدمة، في حين استُخدمت الأدلة من بحوث سابقة حيث وُجدت ثغراتٌ في مصادر البيانات الرئيسة.

وعلى العموم قُرّبت تقديرات التكلفة إلى أقرب ألف، باستثناء التكاليف المقدرة لكل حادث أو عندما توفرت أرقام أكثر دقة من السجلات الإدارية. ووفقاً للدراسة، "كلما كان هناك شكٌ أو اختيارٌ فيما يتعلق بالتكاليف، استُخدمت افتراضات أكثر تحفظاً"[9]. وحُدِّد كل من نظام العدالة الجنائية والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والإسكان ومراكز الإيواء والخدمات القانونية المدنية كمجالات رئيسة، وضمن كل مجال حُدِّد عددٌ من المؤسسات لإجراء تحقيق أكثر تفصيلاً. وعلى الرغم من التعقيد، قُدّر مدى استخدام الناس للخدمات المحتملة (إذ لا يسعى

8 Home Department, “Safety and justice: the Government’s proposals on domestic violence”, Report presented to Parliament (London, 2003) p. 6.

9 Sylvia Walby, “The cost of domestic violence” (2004), p. 15.

جميع الناجين إلى المساعدة). وبما أنّ مستوى استخدام الخدمة المُبلغ عنه في المسح البريطاني للجريمة بشأن العنف بين الأشخاص كان منخفضاً جداً (مفيد فقط لبعض الخدمات الرئيسة)، ولا يجمع مقدمو الخدمات بشكل روتيني سوى القليل من البيانات عن مدى الاستفادة من خدماتهم نتيجة العنف الأسري، شملت مصادر البيانات الهامة حالات مخصصة لجمع البيانات ودراسات وبحوثاً متخصصة عن مدى استخدام الخدمة للإصابات الناجمة عن حوادث غير حوادث العنف الأسري. وعلى وجه الخصوص، استَندت الدراسة إلى بحثٍ أجرته وزارة النقل حول آثار أنواع مختلفة من الإصابات الجسدية الناجمة عن حوادث المرور على الطرق (استخدام الخدمات الطبية وتكلفتها وفقدان العمل والإنتاج الاقتصادي واستعداد الناس للدفع لتجنب مثل هذا الألم والمعاناة) واستخدامها كمقياس للضرر المشابه الذي يسببه العنف الأسري.

والمسح البريطاني للجريمة هو مسح تمثيلي على المستوى الوطني يُجرى سنوياً لـ 40,000 شخص. وفي حين يطرح الشخص الذي يُجري المقابلة معظم الأسئلة في هذا المسح وجهاً لوجه، إلا أن الأسئلة المتعلقة بالعنف الأسري والاعتداء الجنسي والملاحقة يقرأها المشارك في المسح من على شاشة الكومبيوتر ويجيب عليها بإدخال رده مباشرةً على جهاز كمبيوتر محمول. وتزيد هذه الطريقة بشكل كبير من الخصوصية ومن الإفصاح عن العنف الأسري اللذان زادا بما يقارب خمسة أضعاف مقارنةً مع الجزء من المسح الذي يُجرى وجهاً لوجه[10].

4- النتائج الرئيسية

- بلغ إجمالي تكلفة العنف الأسري على المجتمع حوالي 23 مليار جنيه إسترليني، منها 3.1 مليار جنيه إسترليني تتحملها الدولة (نظام العدالة الجنائية ونظام الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والإسكان الاجتماعي وفواتير المساعدة القانونية لدعم من تعرضن للعنف). ويساوي ذلك 5.7 مليار جنيه إسترليني سنوياً؛

- قُدر الناتج الاقتصادي المفقود (تكلفة التوقف عن العمل بسبب الإصابات) بنحو 2.7 مليار جنيه إسترليني، تحمَّل أكثر من نصفها أصحاب العمل؛

- بلغت تكلفة العنف الأسري لنظام العدالة الجنائية حوالي مليار جنيه إسترليني سنوياً. وهذا ما يقرُب من ربع موازنة نظام العدالة الجنائية لجرائم العنف. وأكبر عنصر منفرد هو للشرطة.

- بلغت تكلفة الخدمات الصحية الوطنية للإصابات الجسدية حوالي 1.2 مليار جنيه إسترليني سنوياً. وهذا يشمل الأطباء الممارسين والمستشفيات. وشكلت الإصابات الجسدية معظم تكاليف خدمة الصحة الوطنية، بينما قُدرت رعاية الصحة العقلية بمبلغ 176 مليون جنيه إسترليني إضافي؛

- بلغت التكلفة السنوية للخدمات الاجتماعية تقريباً 250 مليون جنيه إسترليني - بأغلبية ساحقة للأطفال وليس للبالغين، وخاصةً لمن يعانون تكرار حدوث العنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال؛

- بلغ الإنفاق على الإسكان في حالات الطوارئ (سلطات الإسكان المحلية ورابطات الإسكان المعنية بمن لا مأوى لهن بسبب العنف الأسري واستحقاقات الإسكان في حالات الطوارئ ومراكز الإيواء) 160 مليون جنيه إسترليني في السنة؛

10 Sylvia Walby and Philippa Olive, "Estimating the Costs of Gender-based Violence in the European Union".

- تُكلِّف الخدمات القانونية المدنية أكثر من 300 مليار جنيه إسترليني، مقسّمة بالتساوي بين المساعدة القانونية والفرد. ويشمل ذلك الإجراءات القانونية المتخصصة مثل الأوامر القضائية لفرض قيود على شريك عنيف أو طرده من المنزل، فضلاً عن الطلاق وحضانة الأطفال؛
- بلغت تكلفة الألم والمعاناة أكثر من 17 مليار جنيه إسترليني سنوياً.

يقدم الجدول أدناه مقارنة للتكاليف بين عامي 2001 و2008 باستخدام البيانات التي نشأت عن تحديث عام 2009 لهذه الدراسة. ويبين الجدول انخفاضاً في تكلفة الناتج الاقتصادي المفقود بسبب انخفاض معدل العنف الأسري.

تكلفة العنف الأسري على أساس بيانات عامَي 2001 و2008

	تكاليف عام 2001 بالجنيه الإسترليني	تكاليف عام 2008 بالجنيه الإسترليني
الخدمات	3111	3856
الناتج الاقتصادي	2672	1920
التكاليف البشرية والنفسية	17,086	9954
المجموع	**22,869**	**15,730**

5- دراسة المملكة المتحدة لتقدير التكلفة لعام 2014

(أ) المنهجية

أهداف الدراسة

سعى المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين إلى توضيح مدى جمْع البيانات الإدارية عبر القطاعات المختلفة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكانت أهدافه المحددة على النحو التالي:

- استكشاف المجموعة المتوفرة من منهجيات التكلفة؛
- استعراض كيفية إجراء دراسات أخرى لتحديد النَهج الأكثر قوة الذي يمكن اعتماده باستخدام مجموعة من القطاعات التي حُدِّدت تكاليفها ومنهجياتها؛
- استكشاف كيف تقدّم هذا المجال سعياً إلى ابتكارات.

(ب) الجمهور المستهدف

أراد المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين جمع معلومات عن العنف القائم على نوع الجنس ومنهجيات تقدير التكاليف التي يمكن مشاركتها مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى المجتمع والحكومة، كما كان الحال في عام 2004، كان الهدف من البحث توفير أداة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لحساب تكاليف الخدمة المقدمة لحالات العنف القائم على نوع الجنس.

(ج) نطاق الدراسة

لضمان ألا تؤدي الدراسة إلى تقدير مُبالغ فيه للتكاليف ما من شأنه أن يقوض مصداقيتها، شمل الفريق أي تكاليف يمكن أن يحصل على بيانات متينة عنها. وجرى التركيز على مدى إنفاق بلدان الاتحاد الأوروبي على خدمات متخصصة، بدلاً من العدالة الجنائية والرعاية الصحية، والتكلفة التي يتحملها المجتمع لتعزيز اعتبار العنف القائم على نوع الجنس كمشكلة عامة وليس مشكلة فردية. وتتضمن عملية تقدير التكاليف التي يقوم بها المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين دراسة حالة عن المملكة المتحدة احتَسبت تكاليف العنف الذي يرتكبه "الشريك الحميم" (العنف الجسدي والجنسي الذي يرتكبه شريك حالي أو سابق) ضد المرأة. كما قدرت العملية الفئة الأوسع نطاقاً للعنف القائم على نوع الجنس (العنف الجسدي والجنسي الذي يرتكبه إما شريك حميم أو غيره من أفراد الأسرة والعنف الجنسي الذي يرتكبه أي شخص آخر). وشملت الدراسة الناجين نساءً ورجالاً.

بالإضافة إلى تضمين التكاليف المقدرة في عام 2004، قدرت دراسة عام 2014 ما يلي: (1) بعض التكاليف الخاصة بمن تعرضن للعنف الأسري؛ و(2) جزء صغير من المصروفات الشخصية. وقد شملت الأخيرة تكلفة إنشاء منزل جديد وحساب النفقات القانونية المدنية الممولة ذاتياً، والتي يحتمل أن تكون أقل من التكاليف الشخصية الكاملة. ولم تُشمل على الإطلاق التكاليف التالية أو لم تقّدر تكاليفها بشكل كاف بسبب عدم وجود بيانات كمية متينة: الصحة الطويلة الأجل؛ الصحة العقلية (تُشمل آثار الصحة العقلية في تكاليف القطاع الصحي وتكلفة الألم والمعاناة ولكن بصورة جزئية فقط)؛ الآثار الطويلة الأجل على الأطفال؛ انخفاض الإنتاجية وزيادة احتمال الاعتماد على الرعاية الاجتماعية (يتطلب ذلك بيانات عن التاريخ السابق للعنف الأسري إلى جانب معلومات عن مدفوعات الرعاية الاجتماعية التي لا تتوفر في المملكة المتحدة)؛ التكاليف الإضافية لدعم دخل الأسر المعيشية التي تنزلق نحو الفقر نتيجة الفرار من العنف الأسري؛ التكاليف الحكومية المتخصصة (مثل جهود الوقاية وخطط العمل الوطنية والبيانات والبحوث والتقارير والمؤتمرات والتعليم والتدريب والمواد الإعلامية).

(د) الطرق وحساب التكلفة

تضمنت المنهجية الخطوات التالية:

- مراجعة دراسات تكاليف العنف ضد المرأة في بلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- تقييم المنهجيات المستخدمة (الشمولية، المتانة، إمكانية التكرار، البساطة، الجدوى)؛
- تحديد المنهجية المفضلة؛
- دراسة حالة – بالبناء على مثال المملكة المتحدة والاستنباط منه للاتحاد الأوروبي.

كان بالإمكان تطبيق منهجية حديثة جداً لتقدير التكاليف اكتُشفت من مراجعة الأدبيات كون لدى المملكة المتحدة أحد أكثر النُظُم الإحصائية ومنهجيات التكاليف-الفوائد تطوراً. وتتضمن منهجية التكاليف-الفوائد الحكومية معايير لبعض التكاليف والممارسات المتبَّعة لإجراء التعديلات عبر الزمان والمكان. والبلد فريد في أن لديه بيانات مسح سنوي عن عدد حوادث العنف مصنفة حسب الجريمة والإصابة وجنس المعنّفة والعلاقة مع المعتدي. وباستخدام منهجية وزارة الداخلية، أُجري تحليلٌ صمِّم خصيصاً على

تقرير الاتحاد الأوروبي (2014) حول التكاليف مفيد للبلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط. كما أنه بمثابة مرجع جيد للمنطقة العربية للتعرف على المنهجيات المختلفة المتاحة.

البيانات من المسح البريطاني للجريمة بشأن العنف بين الأشخاص لإنتاج أفضل التقديرات للحوادث حسب التواتر والشدة وجنس المعنَّفة والعلاقة مع المعتدي. وأُخذت النتائج على مدى ست سنوات في المتوسط، ما أدى إلى زيادة العينة وبالتالي ضمان تصنيف متين وتفاصيل أكثر مما هو متاح بشكل روتيني في الإحصاءات الحكومية العادية.

وتضمّن التحليل دراسة الاختلافات بين بيانات المسح وجهاً لوجه وبيانات المسح بمساعدة الكمبيوتر، وضربت البيانات الناجمة عن المسح وجهاً لوجه بنسبة 3.8، بناءً على معدل عمليات الكشف على مدار عدد من السنوات (لضمان أن السنة المدروسة لا تمثّل قيمة ناشزة). وبالإضافة إلى ذلك، جعلت محدودية البيانات من الضروري تجميع بعض فئات الجرائم (وُضعت "الإصابات الخطيرة وغيرها من الإصابات" معاً تحت عنوان "إصابة"؛ و"الاغتصاب والاعتداء الجنسي" تحت عنوان "العنف الجنسي") لتجنب الأعداد الصغيرة. وأجري تعديل تناسبي لاسكتلندا وآيرلندا الشمالية بناءً على حجم السكان لتقديم تقديرات مستنبطة على مستوى المملكة المتحدة.

واستندت دراسة الحالة في المملكة المتحدة إلى بيانات من عام 2012. ولم تعدِّل الدراسة التقييمات السابقة لتأخذ بالاعتبار التغيُّرات في الناتج المحلي الإجمالي كي تطبق طريقة متسقة لتحديث التكاليف عبر بنود التكلفة. وأيضاً، في الفترة الفاصلة (2003-2012)، نمت الاقتصادات وتقلّصت. وعُدّلت التقييمات النقدية التي وُضعت للسنوات السابقة للعام 2012 وفقاً لأسعار اليوم الحالية باستخدام حاسبة التضخم التي يصدرها بنك إنكلترا (المصرف المركزي البريطاني). ولم تُجرَ أي تعديلات على "معدلات الخصم"، وفقاً للممارسة المتبعة في منهجية "العبء العالمي للمرض". واحتُسبت تكاليف المملكة المتحدة في البداية بالجنيه الإسترليني ثم حوّلت إلى اليورو باستخدام حاسبة المفوضية الأوروبية.

واستُخدم نَهج تكلفة الوحدة لتقدير تكلفة كل حادث بإضافة تكاليف الوحدة المقدّرة في كل نوع من أنواع الجريمة للناتج الاقتصادي المفقود واستخدام نظامي الصحة والعدالة الجنائية وتقدير للقيمة التي يوليها الناس لتفادي مثل هذه الإصابة. واستُخدمت تقديرات وزارة الداخلية المستندة إلى متوسط الإنتاج اليومي للمملكة المتحدة لكل فرد من الناتج الاقتصادي المفقود بسبب العجز عن العمل لكل نوع من أنواع الجريمة العنيفة. كما صيغ الأثر العاطفي والجسدي لكل نوع من أنواع الجريمة من خلال وضع نموذج محاكاة للاحتمالات الإحصائية لانتشار الإصابات الصحية الجسدية المُبلغ عنها لمسح الجريمة في المملكة المتحدة وويلز وانتشار إصابات الصحة النفسية المحددة في الأدبيات البحثية. ولتطبيق هذه المنهجية على العنف القائم على نوع الجنس، ضُربت تكلفة الوحدة بعدد حوادث كل نوع من أنواع العنف.

وفي ما يتعلق بتكاليف الرعاية الصحية، يسجل النظام الصحي في المملكة المتحدة معلومات عن مدى العلاج المقدّم في المتوسط وتكلفته لمعالجة كل نوع من أنواع النتائج الصحية التي تنتج عادة عن إصابات محددة. واستندت التقديرات إلى مستوى الإصابة والنسبة المقدرة للناجين الذين يطلبون المساعدة. وتوفر هذه الطريقة، المصممة على أساس معدل انتشار الإصابات لكل فئة من الجريمة العنيفة المُبلغ عنها إلى مسح الجريمة في المملكة المتحدة وويلز، متوسط مفترض لتكلفة العلاج الصحي لكل فئة من فئات الجريمة. وعلى هذا النحو صيغ متوسط تكلفة الوحدة لنظام العدالة الجنائية لكل حادث من الجرائم المبلغ عنها في مسح الجريمة[11]. وهكذا، حُدد لكل حادث وزنٌ معين تبعاً لاحتمال الإبلاغ عنه وتسجيله والتحقيق فيه ومحاكمته. وباستخدام نسخة محدّثة من طريقة والبي Walby لعام 2004 وبيانات من 43 قوة شرطة محلية وردت في تقرير نفقات مفتشية الشرطة

11 المرجع نفسه.

والسلطات المحلية (HMIC 2012)، أُعدّت تقديرات لـ: (1) التكاليف الإجمالية و(2) تكلفة الحوادث الأسرية دون جريمة حسب النسبة المقدّرة للعنف القائم على نوع الجنس والعنف ضد النساء والرجال.

وبينما تتحمل الدولة معظم التكاليف القانونية المدنية المناسبة من خلال خطط المساعدة القانونية المختلفة، تتكبد بعضها الضحية/الناجية. وقدّر هذان النوعان من التكاليف باستخدام بيانات عام 2012 حول حالات الطلاق ومنهجية والبي Walby لعام 2004. كما استُخدم نَهج فقدان الصحة الذي أوصت به وزارة الداخلية لاحتساب استعداد الناس للدفع. وتنتج هذه المنهجية تكلفة الأثر الجسدي والعاطفي على الضحايا لكل نوع من أنواع الجريمة بناءً على منهجية عبء المرض التي تقيس الخسارة الصحية عن طريق الفقدان الوظيفي/ فقدان القدرات. كما احتُسبت تكاليف الخدمة القانونية المدنية المتخصصة (مثل أوامر الحماية) وخدمات الناجين المتخصصة (كمراكز الإيواء) باستخدام منهجية والبي Walby التي تتبناها على نطاق واسع الدراسات الأخرى.

6- النتائج الرئيسية

العنف بين الأشخاص	• بلغت التكلفة الإجمالية 33 مليون يورو/26 مليار جنيه إسترليني سنوياً؛ • بلغت تكلفة العنف بين الأشخاص ضد النساء 13.8 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة العنف بين الأشخاص ضد النساء والرجال 15.4 مليار يورو.
العنف القائم على نوع الجنس	• بلغت تكلفة العنف القائم على نوع الجنس ضد النساء 28.4 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة العنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والرجال 32.6 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة الناتج الاقتصادي المفقود بسبب العنف القائم على نوع الجنس 4.2 مليار يورو.
الخدمات/الشخصية	• بلغت تكلفة الرعاية الصحية 1.9 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة نظام العدالة الجنائية 4.7 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة الخدمات القانونية المدنية 405 ملايين يورو على الدولة و230 مليون يورو على الأشخاص؛ • بلغت تكلفة الرعاية الاجتماعية 1.3 مليار يورو؛ • بلغت تكلفة الخدمات المتخصصة 210 ملايين يورو؛ • بلغت تكلفة الأثر الجسدي والعاطفي 18.9 مليار يورو؛ • بلغت التكاليف الشخصية 840 مليار يورو؛
التكلفة الإجمالية للاتحاد الأوروبي	• بناءً على الاستنباط، يكلّف العنف القائم على نوع الجنس الاتحاد الأوروبي 258 مليار يورو كل عام.

7- التحديات: دراسات 2004 و2014

(أ) البيانات

في ما يتعلق بدراسة عام 2014، استغرق وقتاً طويلاً العثور على مصادر المعلومات المناسبة عبر التكاليف وفحص المنهجيات المستخدَمة، ما أثار مخاوف بشأن متانة النتائج وشكّل تحدياً. كما استغرقت مراجعة الأدبيات وقتاً طويلاً لأن الكثير منها "منشورات غير رسمية" أو تقارير غير منشورة لا تتوفر في المجلات

الأكاديمية. وهكذا استُخدمت عملية تكرارية متأنية لتوثيق الأدبيات المناسبة بالقدر الممكن. وكان من الصعب أيضاً توليف الشبكة المعقدة لمصادر البيانات.

وبالإضافة إلى ذلك، كان من الصعب معالجة البيانات المفقودة، وهذا هو السبب في تشجيع بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى على استنباط نتائج التكلفة الخاصة بها من دراسة الحالة في المملكة المتحدة.

(ب) النطاق

كان تركيز كل دراسة من الدراسات على العنف الجسدي والجنسي، لا على السيطرة القسرية، إذ كان الوعي لهذه القضية محدوداً في ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، كانت التحديات الرئيسة لتقدير تكلفة العنف القائم على نوع الجنس في المملكة المتحدة في دراسة عام 2014: (1) القدرة على قياس مدى العنف (الشدة والتواتر) مصنفاً حسب الجنس والعلاقة مع المعتدي؛ و(2) كيفية تحديد مدى خسائر العمالة؛ (3) قياس مدى استخدام الخدمة؛ و(4) قياس التقييم العام للأثر الجسدي والعاطفي للعنف القائم على نوع الجنس. ورغم أن المسح البريطاني للجريمة مثال للجودة على الصعيد العالمي، ليست متاحة بشكل روتيني نتائجه التي توفر بيانات على مستوى التفصيل المطلوب للشدة والتواتر والجنس والعلاقة مع المعتدي. وقد عولجت هذه التحديات بإجراء تحليل مصمم خصيصاً لبيانات المسح الأولية. لكنّ البيانات حول مدى العنف غير متوفرة في معظم البلدان على المستوى المطلوب من التفصيل. وبالإضافة إلى ذلك، رغم أن المملكة المتحدة أنشأت حسابات حكومية لبعض جوانب العمالة المفقودة والخدمات المستخدمة، لم تكن هذه الحسابات كافية لغرض الدراسة. ونظراً لأن الناجين من العنف القائم على الجنس والعنف بين الأشخاص يستخدمون خدمات تتخطى الخدمات التي يُحْصَل عليها في حالة جرائم أخرى، فقد تطلب الأمر تقديم تقديرات إضافية للخدمات القانونية المدنية والرعاية الاجتماعية والخدمات المتخصصة (كمراكز الإيواء). وحتى في المملكة المتحدة، يعجز العديد من الخدمات الرئيسة قياس مدى استخدام الناجين من العنف القائم على الجنس والعنف بين الأشخاص للخدمة، أو يواجه صعوبة في ذلك. وهكذا تتطلب التقديرات الواردة في الدراسة إجراء عمليات بحث عن هذه البيانات مستهلكة للوقت، فضلاً عن حسابات معقدة.

من ناحية مثالية، أراد الاتحاد الأوروبي نظاماً أو صيغة يمكن أن تُدخِل فيها الدول الأعضاء أرقامها لتحتسب التكاليف. غير أن ذلك لم يكن ممكناً بسبب التفاوتات في معدلات العنف عبر بلدان الاتحاد الأوروبي، كما يتبين في مسح وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية لعام 2014 على نطاق الاتحاد الأوروبي (وهذه التفاوتات منهجية وليست اختلافات في العنف)[12]. ولأن الدول الأعضاء لا تملك البيانات المصنفة المطلوبة، اعتُبر أن الاستنباط هو الحل المعقول الوحيد. وأخيراً، إدراكاً لمحدودية قياس جودة سنوات الحياة المعدلة لتقدير الأثر الصحي (يركِّز على الصحة الجسدية من منظور سليمي البنية، ولذا يتضمن أسئلة افتراضية ويفتقر إلى مؤشرات الصحة العقلية)، كان الفريق يأمل استكشاف خيارات بديلة. غير أن الجدول الزمني القصير حال دون ذلك كما أن منظمة الصحة العالمية ووزارة الداخلية البريطانية تدعمان قياس جودة سنوات الحياة المعدلة. وهناك محدودية إضافية هي أن الدراسة لم تشمل سوى البلدان ذات الدخل المرتفع لأن الفريق شعر أن منهجياته كانت مناسبة أكثر للاتحاد الأوروبي.

12 European Agency for Fundamental Rights, “Violence against women: an EU-wide survey” (Luxemburg, Publications Office of the European Union, 2014).

8- أثر دراسات تقدير التكلفة

(أ) رفع مستوى الوعي

ووفقاً لجاكي سميث Jacqui Smith، وزيرة شؤون المرأة والمساواة في ذلك الوقت، "تبعث النتائج البحثية الرائدة للأستاذة والبي Walby رسالة قوية مفادها أنه على الرغم من أن العنف الأسري يحدث خلف الأبواب المغلقة، إلا أنه يمثل مشكلة للجميع ولدينا جميعاً دورٌ نؤديه للقضاء عليه"[13]. وقد اختُتم تقرير عام 2004 بمراجعة للبيانات اللازمة لتحسين تقديرات تكاليف العنف الأسري ورصد أثر تطوير السياسات بقدر من الفعالية أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت دراسة عام 2014 في إثارة مشاركة حيوية من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والحكومة.

(ب) الاستجابة المعززة

دفعت تقديرات تكلفة العنف الناتجة بوزارة الداخلية إلى تقييم الموارد المخصصة لخدمات العنف بين الأشخاص. كما استَخدم المجتمع المدني وقطاع الأعمال عمليات تقدير التكاليف لتحديد الموارد. علاوة على ذلك، استَخدمت منظمة غير حكومية مقرها ليدز التقديرات لاحتساب التكاليف على مستوى السلطات المحلية في أنحاء المملكة المتحدة، ما ساعد المنظمات غير الحكومية المحلية على المناداة بتخصيص موارد أكبر. وفي العام 2014، استَخدمت المنظمات المعنية بالعنف الأسري دراسة والبي Walby لعام 2004 وتحديث عام 2009 لتبرير الاستثمار في خدماتها. وفعلاً استَخدمت التقديرات المؤسسات الحكومية (المعهد الوطني للتفوق في مجال الصحة والرعاية؛ وخدمة الصحة الوطنية) والحكومات المحلية (Partnerships Safer Portsmouth؛ ومجلس مقاطعة ديفون) والمنظمات غير الحكومية (Women' Aid؛ Refuge: Living Without Abuse).

كانت دراسة عام 2014 أيضاً وسيلة مفيدة للغاية لشرح الأثر الاقتصادي للعنف الأسري على نطاق واسع. واستَخدمت المنظّمات المعنية بالعنف الأسري جميع دراسات التكلفة لوالبي Walby للمساعدة على الدعوة من أجل زيادة التمويل. وفي حين تتلقى هذه المنظمات حالياً موارد أقل، فقد ساعدتها على تقليل تخفيضات التمويل. كما أثارت النتائج وعي بعض السياسيين الذين أخذوا ينظرون إلى العنف الأسري على أنه أكثر من مجرد قضية تؤثر على النساء فقط. وعلاوة على ذلك، قدّم البحث لغة جديدة حول العنف الأسري من حيث الجانب الاقتصادي للمشكلة. وفي الواقع، وبسبب التخفيضات المالية، هناك فائدة إضافية تتمثل في القدرة على إنتاج أرقام تحظى باهتمام الحكومة ويمكن استخدامها للتأثير على تخصيص الموارد.

(ج) النطاق الأوسع

أدرج المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين النتائج على نطاق واسع في تقاريره لتوضيح أهمية تخصيص موارد كافية لمعالجة المشكلة. كما استُخدمت هذه النتائج لدعم دراسات فعالية التكلفة لبرامج التدخل لمواجهة العنف الأسري[14]. وثمّة أثرٌ آخر هو أن الدراسة كانت مفيدة في شرح مختلف منهجيات تقدير التكاليف المتاحة وطرقها، كما في توفير/دعم الحافز لإجراء دراسات أخرى يمكن رؤية زخمها في جميع أنحاء العالم. وهذا يؤدي إلى بناء القدرات والتنمية في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى هذه الدراسة في 13 ورقة أكاديمية والعديد من دراسات تقدير التكاليف وقرأت أكثر من 100 مرة على المنصة الأكاديمية Research Gate.

---

13 Sylvia Walby, "The cost of domestic violence" (2004), p. 8.

14 الرجاء الاطلاع على Estela Capelas Barbosa and others, "Cost-effectiveness of a domestic violence and abuse training".

مع ذلك، وفي حين نشرت وسائل الإعلام نتائج الدراسة، وذلك أمر إيجابي، إلا أن الطريقة الإشكالية التي استخدمتها في الإبلاغ عن ضحايا العنف ومرتكبيه وتصويرهم أدى الى إضعاف هذا الأثر الإيجابي.

ولا بد من أخذ بالاعتبار بعض القضايا المهمة. فوفقاً للمديرة السابقة لـ Women's Aid، هيلاري فيشر Hilary Fisher، تعتبر المملكة المتحدة أنها تتبوأ الصدارة في التصدي للعنف الأسري وتقديم المساعدة، وبالفعل، يُعتبر البلد متقدّماً جداً في بعض النواحي. مع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في الفهم ومشاكل تتعلق بتوفير الخدمات، خاصةً فيما يتعلق بالمناقصات التنافسية. وكما أشارت جانيت فيتش Janet Veitch مؤخراً، يعرض مقدمو الخدمات أسعاراً أقل وبعد ذلك يطلبون تمويلاً إضافياً لضمان تقديم الخدمة بعد أن يمنحوا العقد. ونتيجة لهذا الاتجاه، عانت الخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري وساء هذا الوضع بمرور الوقت. وعلاوة على ذلك، بينما كان هناك منذ بعض الوقت احتمال انخفاض في جرائم العنف، إلا أن ذلك لم يقابله انخفاض مماثل في العنف الأسري.

وقد أعلنت حكومة المملكة المتحدة أن لمعالجة مشكلة العنف الأسري أولوية عالية، ومع ذلك، لا يزال هذا القطاع يقاوم آثار تخفيضات التمويل منذ الأزمة المالية في عام 2008. ولأن السلطات المحلية لا تملك الموارد المالية الكاملة المطلوبة، فإن تبيان القيمة الجيدة للاستثمار مع مرور الوقت شبه مستحيل تقريباً، وفقاً لـفيشر Fisher. وأشارت فيتش Veitch إلى أن بعض المناطق تتمتع بخدمات جيدة، فيما معظم الدعم المقدّم يتعلق بنظام العدالة الجنائية، إذ يقاس نجاح العديد من هذه الخدمات بالمعايير القضائية. وفي الحالات التي يستمر فيها تقديم الدعم، انخفض معدل النساء اللاتي ينسحبن من الدعاوي المتعلقة بالعنف الأسري. لكن زيادة عدد الحالات والعدد المحدود للخدمات في جميع أنحاء البلاد جعل من شبه المستحيل تلبية الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، وفقاً لـفيتش، لا يشعر موظفو الرعاية الصحية بأن لديهم القدرة والموارد اللازمة لعلاج من يتعرضن للعنف الأسري ولا يعتبرون ذلك من ضمن مسؤولياتهم. وأعربت أوليف Olive عن قلقها من أن تُفْقَد موارد الخدمات الصحية الموجهة للنساء نتيجة التركيز على الأطفال. وبعبارة أخرى، تُعطى حماية الطفل أولوية على احتياجات المرأة. وأخيراً، رغم اعتبار النساء اللاتي يصبحن بلا مأوى نتيجة تعرضهن للعنف الأسري أولوية قصوى، إلا أنه لا يزال هناك عددٌ قليل جداً من أماكن اللجوء، مما يزيد من خطرتعرّض تلك النساء للتشرّد.